المرأة البحرينية والعمل السياسي (١)

بقلم :
سميرة رجب

هل التشريعات التي تصدر تكريساً لحقوق المرأة، في مجتمعاتنا الرجالية الأبوية، تعتبر كافية لكي تمارس المرأة هذه الحقوق بالعدل والإنصاف، أو بأقل تقدير كافية لخلق قناعة في هذه المجتمعات بأهليتها لممارسة هذه الحقوق كما يمارسها الرجل من دون تردد؟

هل ما يطرح اليوم بواسطة قطاع كبير من الرجال بشتى تياراتهم السياسية والإسلامية في مجتمعاتنا العربية الذكورية بوجوب مشاركة المرأة في العمل السياسي، هو قناعة منهم بأهليتها لممارسة هذا الدور أم هو من قبيل المزايدات التي يجب علينا أن نجاريها و نجاملها على أمل الوصول إلى قناعات راسخة لتحقيق هذا الهدف؟

تجيب اتفاقية القضاء على جميع مظاهر التمييز ضد المرأة، على هذه التساؤلات، في ديباجتها بشكل صريح مؤكدة أن «التمييز الشامل ضد المرأة لايزال موجوداً»، كما تشدّد الاتفاقية على أنّ هذا التمييز «ينتهك مبادىء المساواة في الحقوق واحترام الكرامة الإنسانية».

في المادة الـ (١) تعرف الاتفاقية مصطلح «التمييز ضد المرأة» بأنه «أية تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس... في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو في أي ميدان آخر».

وفي المادة الـ (٣) تطالب الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين، لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل».

من هذا المنطلق نحن بحاجة ماسة إلى عمل عاجل وهادف ومتواصل يحقق الطموحات السياسية في تفعيل مشاركة المرأة على خريطة العمل السياسي في البحرين، ومن أجل تفعيل حقيقي لحقوق المواطنة بربطها بالمساواة في ممارسة الحقوق السياسية لجميع المواطنين رجالاً ونساءً مع التركيز على أن التمييز ضد المرأة في العمل السياسي يعد إحدى علامات التخلف الاجتماعي والسياسي وتطبيقا ناقصا لمفهوم المواطنة الحقيقية.

مع قبولنا للمبادرة الإصلاحية التي أدخلتنا مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسي، توافر لنا شرطان من شروط رئيسية ثلاثة مطلوب توافرها من أجل رفع التمييز السياسي ضد المرأة وتفعيل مشاركتها السياسية في مسيرة التحول الديمقراطي، وهما :

١- شرط الإرادة السياسية التي تمثلت في الميثاق الوطني وإرادة الملك.

٢- شرط الدستور والقانون اللذين أعطيا المرأة المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات مع الرجل.

ولكن، رغم توافر هذين الشرطين ورغم كل ما تمتاز به المرأة البحرينية من قدرات وكفاءات عالية، إضافة إلى ما تمتلكه من تاريخ ثقافي ونضالي طويل، لم يتوافر في مجتمعنا الشرط الثالث وهو الشرط العملي والأهم لممارسة أي حق من الحقوق في المجتمعات المتحضرة، وهو :

٣- شرط وجود الآليات والممارسة الحية لهذه الحقوق على أرض الواقع، سواء من قبل المجتمع بشكل عام أو من قبل المؤسسات والقوى والتيارات السياسية المختلفة.

يعد هذا الشرط المحرك الرئيسي لتفعيل الشرطين الأوليين من أجل تحقيق نتائج إيجابية في مجال مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي صنع القرار السياسي. ومن أجل تحقيق هذا الشرط، يجب على القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى مؤسسات الدولة تفهم ودراسة وضع المرأة وتصميم برامج ووضع آليات فاعلة لردم الفجوة بين القانون وشرائعه والواقع المعاش.

****

كان لغياب الديمقراطية والحريات العامة خلال المرحلة الماضية الأثر الكبير في نمو المخيلة التسلطية لدى الرجل تحت التأثير النفسي الضاغط لغياب الديمقراطية مما كان له مردود سلبي على دور المرأة في المجتمع بشكل عام حيث تعتبر المرأة في مجتمعاتنا هي العنصر الأكثر تأثراً بسلبيات الموروث الثقافي والتنشئة الاجتماعية مما يكون له انعكاس مباشر على مسار مشاركتها السياسية.

بالرجوع إلى الخلف قليلا، إلى فترة الستينيات والسبعينيات أي في أواخر فترة الاستعمار وبداية عهد الاستقلال، نرى كم كان طموح المرأة البحرينية كبيرا. عملت المرأة البحرينية بشكل جماعي وبتكاتف الأمهات مع بناتهن وبموافقة ومساندة من جميع فئات المجتمع، عملت وخطت خطوات واسعة نحو إثبات دورها وإمكانياتها العالية في مسيرة التنمية البشرية والاقتصادية في فترة قصيرة من الزمن جنباً إلى جنب مع الرجل فكان تحررها وتمسكها بسلوكياتها الملتزمة وعزمها على الوصول إلى أهدافها مضرباً للأمثال في جميع التجمعات التي وجدت فيها داخل الوطن وخارجه.

ورغم مشاركتها الفعالة هذه، ورغم وجودها في جميع مواقع العمل، حتى العمل السياسي الوطني، فإنها كانت مغيبة عن مواقع صنع القرار، ولم يتوافر للمرأة في ذلك الوقت ما هو متوافر لها اليوم من نصوص قانونية وإرادة سياسية تدعم وتسند مشاركتها في الحياة السياسية واستحقاقها للمناصب السياسية القيادية.

لم تعط المرأة المجال لممارسة حقها في الترشيح والانتخاب في التجربة البرلمانية السابقة رغم أن الدستور نص على هذين الحقين، ورغم ذلك لم تستسلم، وواصلت العمل والنجاح في جميع مواقع العمل وكان لها دور رئيسي في التنمية البشرية وفي تمثيل المرأة البحرينية والمجتمع البحريني أحسن تمثيل في المحافل الدولية.

ولكن رغم كل ما حققته المرأة من نجاحات فإن مجتمعاتنا لم تستطع أن تبقى بعيدة، في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، عن تأثير قوى اجتماعية متطرفة عملت بشكل دؤوب ومبرمج على تغييب دور المرأة حتى في المجالات التي كانت تمارس دورها فيها بكل جدارة. عملت هذه القوى الجديدة على تكريس ثقافات وسلوكيات جديدة قائمة على العزل بين المرأة والرجل في جميع مستويات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما تم اضطهاد المرأة وإسناد الأدوار الثانوية إليها وحرمانها من أهم حقوقها إلى درجة تجهيلها بهذه الحقوق.

خلال عقدين من الزمن بدأت مع بدايات العقد «الثمانيني» ومع بدايات مد الإسلام السياسي تم نشر ثقافة جديدة تركز على سلب المرأة جميع حقوقها وإرجاعها إلى المنزل أو حصر دورها في بعض الأعمال التي تجنبها من الاختلاط بالرجل تحت شعار أن دور المرأة المرسوم لها في الإسلام هو دور البنت أو الأخت أو الزوجة أو الأم التي تبقى طوال حياتها تحت سلطة ورعاية كاملة الرجل، والمنزل هو المكان الأنسب لها، وبدأت سياسة العزل بين الرجل والمرأة.

كان أهم نتائج هذه الثقافة الجديدة تدنيا شديدا في وعي وثقافة المرأة وخاصة وعيها بذاتها وبحقوقها وبقضيتها، وتغييبا شديدا لدورها في المجتمع داخل وخارج المنزل وتبعيتها الشديدة للرجل.

استسلم جيل كامل من النساء في منطقتنا، خلال الفترة الأكثر حركة وتحرراً في العالم، لبيئة ثقافية تمارس التطرف الفكري القائم على مفاهيم وأفكار غير عصرية وجامدة تجاه مشاركة المرأة بهدف حجبها عن مراكز صنع القرار، سواء على المستوى العائلي أو الاجتماعي أو السياسي، باستخدام مرجعيات دينية انتقائية وتفسيرات خاطئة.

وإذ بنا نفاجأ بين ليلة وضحاها بالمبادرة السياسية التي تدعو جميع فئات وقطاعات المجتمع إلى المشاركة في العمل نحو تحقيق أهداف وقيم حضارية راقية، من أجل بناء دولة حديثة تقوم على العدل والمساواة أن الحقوق والواجبات وعلى كل فرد فيها أن يمارس دوره للحاق بركب العالم المتحضر من بوابة الديمقراطية.

****

في هذه المرحلة التاريخية والمفصلية من مسيرتنا نحو التحول الديمقراطي علينا الاختيار إما الاتجاه نحو اللحاق بركب التقدم والأمم المتحضرة المعاصرة وإما التخلف مع القوى الرجعية والبقاء في مواقعنا بكل ضعف، مرهونة إرادتنا بشتى القوى المتخلفة التي لن تكون في صالحنا في أي وقت من الأوقات.

من أجل تحقيق الخيار الأول على المجتمع بأكمله أن يقتنع بأن قضية المرأة هي أحد المحاور الرئيسية في هذا الاتجاه بين ثلاث قضايا رئيسية هي قضايا المرأة، الديمقراطية وحقوق الإنسان، البيئة. فإن توصلنا إلى عقد اتفاق على أن هذا هو اختيارنا إذاً علينا أن نسخر إراداتنا جميعاً لتفعيل ممارسة فعلية منصفة لحقوق المرأة وإلا فإن كل ما يقال سوف يكون في موقع المزايدة وتدمير الذات.

إن ضعف الوعي الديمقراطي، في المجتمع، أو تشتت هذا الوعي وعدم اتساقه نتيجة فقر الثقافة السياسية وفرض الحصار الفكري الدائم، إضافة إلى ضعف الوعي بمفهوم حقوق الإنسان عموما هي من الأسباب التي تعطي دوراً أكبر للعقليات التسلطية لممارسة دورها التسلطي وتساعد على هيمنة الوعي التقليدي أو المخيلة الاستبدادية المستمرة لبعض القوى في بعض الأوساط الفكرية المتطرفة.

وبالمنهج الديمقراطي القائم على الوعي الكامل بالعدالة الاجتماعية والمساواة على أساس المواطنة تحصل المرأة على جميع حقوقها، حيث يعد التمييز ضد المرأة من المؤشرات الرئيسية على تخلف المجتمع، كما تعد المرأة من أكثر فئات المجتمع استفادة من الديمقراطية عندما تكون هي نفسها مدركة لحقوقها وواجباتها خير إدراك.

من هذا المنطلق علينا القيام بمراجعة أساسية وجوهرية لتقييم وضع المرأة البحرينية ووضع الحلول العملية لرفع جميع مظاهر التمييز ضد ممارسة حقوقها كاملة.

إن قضية المرأة البحرينية وطموحها محكومان بالاعتبارات الأساسية التالية:

أولاً: التطورات العالمية الخاصة بأوضاع المرأة وقضاياها.

ثانياً: تاريخ الحركة النسائية والمرأة البحرينية.

ثالثاً : الخصوصية البحرينية وربما الخليجية سواء من حيث الموروث الحضاري أو من حيث المرجعيات الثقافية المختلفة ومواقفها من المرأة.

sameera@binrajab.com